التي اتخذها القادة المتعاقبون، ولا يشرح التغييرات في سياساتهم. ويعرض ثلاثة تفسيرات أخرى:

(أ) نظرية النظم

وتركز على القوة الاقتصادية والعسكرية للدول التي تواجه بعضها البعض في فترة معينة، وتفسر التطورات الحادثة بتفاعل هذه الدول وميزان قواها وليس بالتركيز على التطورات الداخلية في بلدان معينة. ووفق هذا النهج، فان النظام يتغير عندما يتغير عدد وقوة الدول الاساسية، مما يؤدي الى قواعد جديدة تحكم النظام. وفي السياسة الاميركية الشرق اوسطية، تطابق التركيز على النظام الدولي مع القيود الخارجية على أميركا. وعلى الرغم من ان النظام تطور تدريجياً، وان ظلت اساسياته على ما هي عليه، فقد تغيرت السياسة، بصورة مثيرة أحياناً. ولو استطاع النظام الدولي ان يفسر هذه التغيرات، وكان القادة يتصرفون كرد فعل لاحداث خارجية، فان التطورات الاقليمية الكبيرة، والمبادرات الدبلوماسية، والحروب، ستفسر اتجاهات واضعي السياسة الجديدة.

ويؤكد المؤلف أن الازمات تفسِّر التغييرات في السياسة الخارجية؛ الا انه يوضح، ايضاً، ان الازمات، في ذاتها، لا تحدث التغييرات، لكن الادارة هي التي تقوم بالتغيير في اثناء تكيُّفها مع التحولات التي تحدث في البيئة الاقليمية، في ضوء المواقف القائمة. وفي حين ان الازمات تعزز أولوية الشرق الاوسط واستنباط تكتيكات جديدة، فان التغييرات الاساسية لا تحدث الا مع مجيء ادارة جديدة.

وفي رأي الكاتب، ان ما يفسر السياسة الاميركية، بعد ازمة ما، هو الافتراضات والمواقف التي يتبناها واضعو هذه السياسة قبل وقوع الحدث الخارجي. صحيح ان كل موقف تطلب رد فعل، لكن القادة كان لديهم مجال واسع لاختيار تكتيكاتهم. وتصرفاتهم تفسرها استراتيجيتهم ومواقفهم السابقة، لا الظروف المحيطة بالحدث الخارجي.

وهكذا، فانه لفهم السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، ينبغي اتخاذ خطوة أولى، وان تكن غير كافية بحد ذاتها، وهي تقويم قوة الولايات المتحدة الاميركية والقيود التي تواجهها وأوجه تفوقها، والقوة الاقتصادية والعسكرية للدول المعنية. لكن نظرية النظم، كما يسلِّم المؤلف، لا تفسر كيف، ولماذا، توضع السياسة؟ ومن ثم يتعين البحث في الداخل، في السياق الاميركي ذاته، عن تفسير لذلك.

(ب) النظريات البيروقراطية والتنظيمية

تركز نظريات صنع القرار، عادة، على العوامل البيروقراطية والتنظيمية في تفسير لماذا تتصرف اميركا كما تفعل ؟ فالقيود والمحددات التي تواجه السياسة ناجمة عن وجود إدارات ووكالات مدنية دائمة لها اهتماماتها ومصالحها الخاصة، الامر الذي يؤكد القوة غير العادية للبيروقراطية، وتأثيرها في السياق الذي يرى فيه كل رئيس السياسة الخارجية. وباستمرار، تواجه كل ادارة جديدة خططاً ومشاريع من الوكالات البيروقراطية، خاصة وكالات وزارة الخارجية، تقترح عليها كيفية اتخاذ القرارات. وتختلف هذه الخطط، عادة، عن ما يعد الرئيس خلال حملته الانتخابية، ويتأثر وزير الخارجية، جزئياً على الاقل، بحجج مكتب الشرق الاوسط في وزارته، حتى ولو لم يكن من المسلِّمين بها قبل توليه منصبه. وقد لوحظ ان البيروقراطية تتباطأ في تنفيذ السياسات التي تعارضها، بل تخربها، وتكون قدرتها على ذلك اكبر عندما تكون لهذه السياسة أولوية أقل ويكون الرئيس اقل مشاركة فيها.

ويضرب المؤلف لذلك عشرات الامثلة التي عرقلت فيها البيروقراطية، أو خرّبت، السياسات التي لا تقرها. لكنه يقول ان المصالح والاهتمامات والوظائف والادوار التي تدافع عنها البيروقراطية يمكن ان تتغير مع مرور الزمن.

والقائمة الواسعة لانشطة البيروقراطية ونفوذها الواسع، قد توحي بان النموذج البيروقراطي يفسر جيداً سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ومع ذلك، فعلى مرّ السنين كان معظم القيمين على البيروقراطيات ينتقد ويشكو من نقص تأثيره حتى في الاحداث البسيطة، وان الرؤساء لا يأخذون بآرائه (بيع الفانتوم لاسرائيل في العام ١٩٦٨، وانشغال ايزنهاور بالتهديد الشيوعي). ومنذ عهد ترومان، عارضت وكالات بيروقراطية كثيرة، دون نجاح، زيادة المعونة لاسرائيل، وفشلت في وقف دعم